

الزيد: تغيير «الامتياز» إلى «مجموعة الامتياز» جاء بالتوازي مع الإستراتيجية الجديدة



لقطة جماعية لقياديين شركات مجموعة الامتياز للاستثمار عقب اللقاء الربع سنوي الأول في 2012 (هاني الشمري)

شركة تريبل القابضة وديمة كابتل وشركة البلاد للاستثمار وشركتي «ريم» و«أجوان» وهوت الدار للمهندسة العقارية القابضة وشركة أي ميدكا وشركتي «التراج للاستثمار» و«التراج القابضة» وشركة آفراء العالمية للاستشارات وشركة تازر للتأمين.

• منى الدغمي

عقد الاجتماع الأول

لمتابعة استراتيجية

الشركات الزميلة

والتابعة

حول العالم والتأكيد على ثقافة الالتزام وبسبب الجهد لتتخذ ما تم الوعد به. وأكد الزيد أن انعقاد اللقاءات المتتالية بالقاتمين على الشركات التابعة والزميلة بمثابة نهج عمل يجب أن يتبع على مستوى المجموعة. وتجدر الإشارة إلى أنه حضر الاجتماع كبار مسؤولي كل من

الإستراتيجي الثاني للشركة في ديسمبر الماضي في اسطنبول الذي حضرته الشركات التابعة والزميلة وكان الهدف منه التأكيد على التزام هذه الشركات تجاه الشركة الأم وتحولها إلى مركز للربحية إضافة إلى اطلاع قيادات المجموعة على أهم التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية واتجاهات الاستثمار



على الزيد مترنسا عمومية الشركة غير العادية

منتديون ان المجموعة أقرت ان يكون هناك اجتماع بصفة دورية منتظم شهريا بالشركات لتقدير استراتيجيتها وخططها المستقبلية ومتابعتها عن قرب. وأضاف الزيد في تصريح خاص لـ «الانباء» على هامش انعقاد الاجتماع الاستراتيجي الأول للمجموعة الذي حضره رؤساء مجالس ادارات وأعضاء

المجموعة استحدثت آلية لقاء ربع سنوي يجتمع فيه كل رؤساء الشركات التابعة والزميلة لتقديم استراتيجيتها وخططها المستقبلية ومتابعتها عن قرب. وأضاف الزيد في تصريح خاص لـ «الانباء» على هامش انعقاد الاجتماع الاستراتيجي الأول للمجموعة الذي حضره رؤساء مجالس ادارات وأعضاء

المجموعة استحدثت

آلية لقاء ربع سنوي

بمسؤولي الشركات

التابعة والزميلة

أقرت شركة الامتياز للاستثمار خلال عموميتها غير العادية المؤجلة التي انعقدت امس بنسبة حضور 69,76% تعديل اسم الشركة لتصبح «مجموعة الامتياز الاستثمارية» وذلك عبر تعديل المادة رقم «2» من عقد التأسيس وتعديل نص المادة رقم «1» من النظام الاساسي. هذا، وقد ترأس العمومية نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للمجموعة علي الزيد وبحضور المدير العام عبدالرحمن الزمان وأمين سر مجلس الإدارة احمد الخلف.

وبهذه المناسبة قال الزيد ان التغيير في اسم الشركة يأتي بالتوازي مع الاستراتيجية الجديدة للمجموعة لهيكلية بعض الشركات وتطويرها لرفع مستوى الاداء والانتاجية، مشيرا إلى ان هذه الخطوة تعكس التوجهات التي جاءت ضمن المنتدى الاستراتيجي الاخير للمجموعة والذي عقد في ديسمبر العام الماضي في اسطنبول العاصمة التركية.

من جهة أخرى، قال نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لمجموعة الامتياز للاستثمار علي الزيد ان

«الغاردان»؛ صدام يلوح في الأفق

بين هولاند وميركل بسبب سياسة

التقشف في منطقة اليورو

لندن - أ.ش.أ: رأت صحيفة «الغاردان» البريطانية أن ثمة بوادر صراع يلوح في الأفق بين المستشار الألمانية أنجيلا ميركل وبين المرشح الأوفر حظا بنيل فترا انتخابات الرئاسة الفرنسية إثر التصريحات السجال بشأن سياسة التقشف في منطقة اليورو. وددت الصحيفة على رؤيتها في تقرير أورده على موقعها على الشبكة العالمية بسرد بعض من تصريحات كل من ميركل وهولاند، لافتة إلى أن المستشار الألمانية قالت إن فرنسا لا تستطيع إعادة كتابة المعاهدة المالية المتعلقة بمنطقة اليورو في حين رد المرشح الأوفر حظا للرئاسة الفرنسية بان برلين لا تحكم أوروبا.

وقالت الصحيفة إن ألمانيا وفرنسا باتتا تواجهان حاليا صعوبات وحالات من زعزعة الاستقرار بشأن كيفية معالجة أزمة الديون الأوروبية، خصوصا بعد أن رفضت المستشار الألمانية ميركل وبصورة مفاجئة أحد تعهدات المرشح الرئاسي الفرنسي فرانسوا هولاند بأنه لن يصادق على معاهدة اليورو شريطة وجود رؤية واضحة للنمو الاقتصادي حال توليه الرئاسة الفرنسية.

وأردفت الصحيفة أنه في الوقت الذي يتقدم فيه الزعيم الاشتراكي الفرنسي على الرئيس الحالي نيكولا ساركوزي، وذلك حسب آخر الاستطلاعات بفارق 10 نقاط وذلك قبل أسبوع من الانتخابات الفرنسية، وصفت ميركل سياسات هولاند المتعلقة بالمعاهدة المالية بالأحاد الأوروبي بالعقمة.

ونسبت الصحيفة إلى ميركل قولها «إن المعاهدة المالية قد تم التفاوض عليها مسبقا وتم التوقيع عليها من قبل 25 دولة وسبق الاتفاق عليها كل من البرتغال واليونان، كما أن برلمانات الدول الأوروبية على شكل أن تمرر تلك المعاهدة، وستقوم أيرلندا بعمل استفتاء على هذه المعاهدة في نهاية شهر مايو مؤكدة أن تلك المعاهدة لا يمكن التفاوض عليها مجددا».

«VIVA» توقع مذكرة تفاهم مع «إعادة الهيكلة»



م.سلمان البدان وفوزي المجدي خلال توقيع مذكرة التفاهم

إحلال العمالة الكويتية الذي أطلقته VIVA، ويشرفنا أن نتعاون مع برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة للجهاز التنفيذي للدولة، لدعم أهداف البرنامج والإسهام بالتالي في دعم الاقتصاد الوطني، كما أن VIVA قد خصصت استثمارات هائلة لتطوير المواهب الكويتية وإتاحة الفرصة أمام الشباب الكويتي ببناء مستقبلهم المهني والإسهام في تقدم اقتصاد وطننا وإزدهاره».

هذا وتسعى شركة VIVA دوما من جانبه، علق نائب الرئيس التنفيذي لقطاع الموارد البشرية في شركة الاتصالات الكويتية VIVA في بيان صحفي، قائلا: «تود أن تشكر برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة لجهودها الحقيقية على توفير فرص

أعلنت شركة الاتصالات الكويتية VIVA عن توقيعها مذكرة تفاهم مع برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة، وذلك تنفيذاً لسياسة الدولة الهادفة إلى توفير الفرص الوظيفية للعمالة الوطنية لدى الجهات غير الحكومية وتشجيعها على الانخراط في العمل لدى هذه الجهات، وفي إطار إستراتيجيتها الرامية إلى دعم وتشجيع العمالة الوطنية في القطاع الخاص.

وتفق الطرفان على أن يعمل معا في إطار برامج محدده تفتح مجال التوظيف في الشركة أمام أكبر عدد من العمالة، فضلا عن دعم جهود البرنامج في بعض المجالات التي تستهدف توفير فرص عمل غير حكومية للموارد البشرية الوطنية من خلال دعم المشروعات الصغيرة واستقبال الطلبة وتدريبهم.

من جهة أخرى، وفي ظل نجاح VIVA في توظيف العمالة الكويتية، كرم برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي شركة VIVA، حيث حققت الشركة النسبة المقررة للكويتيين العاملين لديها. وفي معرض تعليقه على هذا الحدث الهام، قال الرئيس التنفيذي لشركة VIVA للاتصالات م.سلمان بن عبدالعزيز البدان: «أود أن أعبر عن مدى فخرا واعتزازنا ببرنامج

«النقد الدولي» يحتاج

تربليون دولار كإزمة أوروبا

العربية: أجمع خبراء اقتصاديون على أهمية الخطوة، التي اتخذها صندوق النقد الدولي أخيرا، وذلك بجمع قروض من عدة دول تعادل في مجملها 430 مليار دولار، ووصفوها بالخطوة الجريئة، وإن جاءت برأيهم متأخرة، غير أنها أمر فرض نفسه. وتوقع الخبراء على أثر ذلك، أحداث إنعاش في الاقتصاد العالمي من خلال بث الروح في البلاد، التي تعاني من أزمات اقتصادية مريعة في ظل تفاقم البطالة وزيادة، وتضخم مرتفع، كما في عدد من دول منطقة اليورو، مشيرين إلى أن الصندوق يحتاج إلى ترليون دولار لمواجهة مشكلات التغير الذي خيم على المنطقة الأوروبية، وفقا لما ذكرته جريدة «الشرق الأوسط». وأوضح الخبير الاقتصادي د.محمد همت، رئيس مركز «الاستشارات الجوى الاقتصادية» في العاصمة السعودية، الرياض، أن صندوق النقد الدولي تسلم من عدة دول ما يقدر بـ 430 مليار دولار، لكي يقوم بمساعدة الدول التي تعاني من أزمات مالية، مثل اليونان والبرتغال وإيطاليا. وتوقع أن تقوم بعض الدول في منطقة اليورو باقتراض ما يمكنها من معالجة أزمته الاقتصادية، خاصة البرتغال التي تبلغ البطالة فيها 23%، في الوقت الذي يزداد فيه التضخم والبطالة ويطغى في النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ. وأكد الخبير الاقتصادي همت أن هذا المبلغ الذي تم اقتراضه للصندوق الدولي، ليس منحة، وإنما تمويل لبعض المشاريع العملاقة في البلاد المتعددة اقتصاديا، مبينا أن دول منطقة اليورو دفعت 200 مليار، واليابان دفعت 60 مليار دولار، وكوريا الجنوبية وإنجلترا والسعودية دفعت كل واحدة منها 15 مليار دولار، بينما تراوحت قفوات الدول الأخرى ما بين 4 و9 مليارات دولار، حتى المبلغ الكلي ما قدره 430 مليار دولار. وأسند مراقبين دوليين أن الصندوق يحتاج إلى ترليون دولار، لكي يقوم بواجبه على وجه الأكل، من خلال مساهمته في مساعدة الدول المتعددة اقتصاديا في إنقاذها من انهيار الاقتصاد، وذلك من خلال المطالبة بمزيد من القروض التي تدفع لها بأسعار فائده منخفضة ولمدة طويلة الأجل.

«الشال»: الفجوات الاقتصادية بالكويت اتسعت خلال الـ 26 شهراً الماضية

رصيد أدوات الدين إلى 1.9 مليار دينار بنهاية مارس

ولقطاع التجارة نحو 2,398 مليار دينار، أي ما نسبته 19,2%، (نحو 2,307 مليار دينار، في نهاية ديسمبر 2011)، ولقطاع المؤسسات المالية -غير البنوك- نحو 2,018 مليار دينار، أي ما نسبته 8,5%، (نحو 2,380 مليار دينار، في نهاية ديسمبر 2011). وبلغ إجمالي الودائع، لدى البنوك المحلية، قد بلغ نحو 31,892 مليار دينار، وهو ما يمثل نحو 170,4% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية، بارتفاع ملحوظ بلغ نحو 1,310 مليار دينار، عما كان عليه في نهاية ديسمبر 2011، أي بنسبة نمو ربع سنوي بلغت نحو 14,3%، وتخصيص الودائع، من تلك الودائع بالتعريف الشامل، أي شاملا المؤسسات الكبرى، مثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية - لا يشمل الحكومة - نحو 27,966 مليار دينار، أي ما نسبته 87,7%، وتخصيص ودائع عملاء القطاع الخاص بالدينار، منها، نحو 25,449 مليار دينار، أي ما نسبته 91%، وما يعادل نحو 2,516 مليار دينار بالعملة الأجنبية، لعملاء القطاع الخاص، أيضا.

أما بالنسبة إلى متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل، بكل من الدينار والدولار الأميركي، مقارنة بنهاية ديسمبر 2011، فتذكر النشرة أنه قد واصل انخفاضه، على كل من المثلتين، ولكنه عاود الارتفاع اللفيف جدا، على الدينار، لودائع الـ 12 شهرا، ومازال الفرق في متوسط أسعار الفائدة، على ودائع العملاء لأجل، لصالح الدينار، في نهاية الفترتين، إذ بلغ نحو 0,575 نقطة، لودائع شهر واحد، ونحو 0,694 نقطة، لودائع 3 أشهر، ونحو 0,776 نقطة، لودائع 6 أشهر، ونحو 0,864 نقطة، لودائع 12 شهرا، فماذا كان ذلك الفرق، في نهاية ديسمبر 2011، نحو 0,642 نقطة، لودائع شهر واحد، ونحو 0,700 نقطة، لودائع 3 أشهر، ونحو 0,783 نقطة، لودائع 6 أشهر، ونحو 0,842 نقطة، لودائع 12 شهرا. وبلغ المتوسط الشهري لسعر صرف الدينار، مقابل الدولار الأميركي، نحو 278,12 فلسا لكل دولار أميركي، بانخفاض بلغ نحو 0,3%، مقارنة بالمتوسط الشهري لديسمبر 2011، عندما بلغ نحو 277,407 فلسا لكل دولار أميركي.

رصيد أدوات الدين إلى 1.9 مليار دينار بنهاية مارس

أشار تقرير الشال الاقتصادي إلى النشرة الإحصائية النقدية الشهرية لبنك الكويت المركزي لشهر مارس 2012، التي أوضحت أن رصيد إجمالي أدوات الدين العام، في نهاية مارس 2012، قد حافظ على مستواه البالغ 1973 مليون دينار، نفسه (منذ أغسطس 2011)، وأدوات الدين العام تتكون من سندات الخزنة الأطول أمدا، برصيد 1848 مليون دينار، (منذ أغسطس 2011)، وأدوات الخزنة برصيد 125 مليون دينار (منذ يوليو 2011)، وقد بلغ متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزنة، لمدة ستة، نحو 11,25% (منذ مارس 2012)، وعلى أدوات الخزنة، لمدة 3 شهور، نحو 10,722% (منذ يناير 2012)، وتسنات البنوك المحلية بما نسبته 96,6% من إجمالي أدوات الدين العام (نحو 95,6% في نهاية ديسمبر 2011)، وبذلك يبلغ إجمالي الدين العام المحلي نحو 1973 مليون دينار، أي ما نسبته 14,4%، من حجم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لعام 2011، المقدر بنحو 45,2 مليار دينار، فيما بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية، للقيمين، والمقدمة من البنوك المحلية، قد بلغ نحو 25,995 مليار دينار، وهو ما يمثل نحو 57,3% من إجمالي موجوبات البنوك المحلية، بارتفاع طفيف، بلغ نحو 383,8 مليون دينار، فقط، عما كان عليه في نهاية ديسمبر 2011، أي بنسبة نمو ربع سنوي بلغت نحو 1,4%، فقط، مما يعكس استمرار تردد البنوك المحلية في منح التسهيلات الائتمانية بسبب الأزمة المالية. وبلغ إجمالي التسهيلات الشخصية نحو 9,181 مليارات دينار، أي ما نسبته 35,3%، من إجمالي التسهيلات الائتمانية (نحو 8,947 مليارات دينار في نهاية ديسمبر 2011)، وبلغت قيمة القروض المقسمة نحو 5,238 مليارات دينار، أي ما نسبته 57,3% من إجمالي التسهيلات الشخصية (في نهاية فبراير 2012)، ولشراء الأسهم نحو 2,676 مليار دينار، أي ما نسبته 29,1% من إجمالي التسهيلات الشخصية، وبلغت قيمة القروض الاستهلاكية نحو 836,9 مليون دينار (في نهاية فبراير 2012)، وبلغت التسهيلات الائتمانية لقطاع العقار نحو 6,755 مليارات دينار، أي ما نسبته 26% من إجمالي، (نحو 6,756 مليارات دينار، في نهاية ديسمبر 2011)،

ثم إلى 22,1% بحلول عام 2030 بينما من المحتمل أن يبلغ إجمالي عدد السكان نحو 9,374 ملايين نسمة لو استمرت معدلات النمو على حالها، وذلك يعني مزيدا من النفقات المتزايدة ونسبة أقل من النقط في تمويل سعر التعادل للموازنة نحو 96 دولارا أميركيا للبرميل ومعها أصبحت الكويت معرضة أكثر لخطر تقلبات سوق النفط أي إن الفجوة قد اتسعت كثيرا والأهم أنه أمر غير قابل للاستمرار.

لما الفجوة الثالثة فهي فجوة ميزان العمالة فالخطة تتبنى دورا متناميا للقطاع الخاص والفرص ليس الانحياز لقطاع على حساب الآخر ولكن لمواجهة أكبر المخاطر التي تهدد استقرار أي بلد أو مشكلة البطالة. والقطاع الحكومي بعد 66 سنة من عمر النفط خلق نحو 296,5 ألف وظيفة مدنية وعسكرية كما في 2011/12/31 نصفها على الأقل

بطالة مقنعة حتى أصبح واحد من كل أربعة كويتيين صغار وكبار، نساء ورجال موظف حكومة وهي حالة فريدة من ألمانيا المعاصر ولا مثل لها في التاريخ. والمطلوب من الاقتصاد خلق 700 ألف وظيفة جديدة خلال 18 سنة قادمة وما حدث خلال الـ 26 شهرا الماضية هو أن الوظيفة الحكومية وبسبب الكسوات العشوائية أصبحت أكثر إغراء وبدأت معها الهجرة المعاكسة من القطاع الخاص إلى القطاع العام أي اتسعت فجوة العمالة.

والفجوة الرابعة هي فجوة السكان فالناتجة المشوهة أدت إلى استمرار تدفق العمالة الهامشية وانخفضت مساهمة الكويتيين في الناتج إلى 32% وسوف تنخفض بانتهاء العام الحالي إلى 31,5%

المالية والعمالة والسكان - والتي زادت من تنافسية الوظيفة العامة فالموكد أن قيمة القطاع العام إلى ازدياد.

أما الفجوة الثانية فهي فجوة المالية العامة فخلال السنوات الماضية 2010/2011 و 2012/2013 ارتفعت النفقات العامة بمعدل سنوي هو الأعلى بنسبة 17,7% سنويا فبعد أن كان مستوى النفقات العامة في الموازنة 2009 نحو 12,129 مليار دينار، فمع زيادة في ثلاث سنوات بحدود 86,3% ووصول إلى نحو 83,3 مليار دينار في نهاية

تردى الوضع التنافسي للاقتصاد في إنتاج أي سلعة أو خدمة. أولى الفجوات وهي هيمنة القطاع العام على الاقتصاد - فلني الاقتصاد - لا نملك إحصاءات رسمية لوجدة قياس التطور فيها وما صدر من وحدات قياس متأخر وضعيف وقابل للتغيير الكبير، فأرقام الناتج المحلي الإجمالي - وحدة القياس - تنتشر في الكويت اسمية أي لا معنى كبير لها وبعد 7-8 شهور من انتهاء السنة مقابل 7-4 أسابيع بعد انتهاء كل ربع سنة، وحقيقية ودقيقة في دول العالم الأخرى. ولكن مع الارتفاع الأخير لأسعار النفط ومع اتساع الفجوات الأخراب

تناول تقرير شركة الشال للاستشارات الاقتصادية الأسبوعي ما وصلت إليه نخرة التنمية توضيحا منها ما قد نشره التقرير الأسبوعي الماضي عن ذلك الأمر حيث بين التقرير ان خطة التنمية قد بنيت على ردم أربع فجوات - اختلالات - هيكلية في الاقتصاد مع الارتفاع بالوضع التنافسي للاقتصاد إلى الأفضل لدعم التفوق في طريقها للتحويل إلى مركز تجاري ومركز مالي. وذكر التقرير أنه يبدو من تحليل أداء الاقتصاد الكلي على مدى الـ 26 شهرا الفائتة ان الفجوات التي نملك وسائل قياس لها قد اتسعت ومعها

استمرار تأجيل خصخصة «الكويتية» غير مبرر

نكر تقرير الشال الاقتصادي ان الاعلام المحلي نسب إلى مجلس الوزراء قرارا بالضيء قما في إعادة صياغة مشروع خصخصة مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية، واعتمد القرار قاعدتين: الأولى تحويلها إلى شركة عامة تحت رعاية الهيئة العامة للاستثمار والتبعية لوزير المواصلات، والثانية إشارة إلى احتمال إعادة بناء وتحديث أسطولها، مبينا التقرير انه لا يريد إصدار حكم على قرار مجلس الوزراء. وأضاف التقرير ان أول المحاذير هو أن الحكومة الجديدة ورثت عبء الحكومات القديمة، ولديها أي الحكومات القديمة كان الانجاز استثناء نادرا مثل مشروعات الدائري الأول والجامع والاستاد الرياضي ومجاري مشرف.. الخ، واستعادة الحكومة الجديدة للمصافي مرتبطة بالانجاز لا بالتأجيل. ومشروع تخصيص الكويتية عمره الآن نحو 19 عاما، وانجاز التخصصيين يبعد عن آخر وعد بانجازها في عام 2008 بالقانون رقم 6 لسنة 2008 متأخرا بنحو سنة ونصف السنة، وتأخيرها 3 سنوات أخرى هو سير على النهج القديم، وثاني المحاذير، هو في

هدر استثمار اضافي ضخم في إعادة الهيكلة، وقد ترتكب خلاله الأخطاء القديمة، كلها، كشيءات الفساد والتعيينات السياسية في القيادة والقاعدة، واحتمال الخطأ في مكونات إعادة الهيكلة، وهو احتمال قد لا يكون صحيحا ونأمل أن يبقى مجرد إشاعة، وثالث المحاذير هو الاستمرار في سياسة المنح والمكافآت للجبل الحالي، فنحو 40% من الأسهم سوف توزع مجاناً عليه، والحصيلة هي الامعان في تأصيل قيم الحقوق من دون واجبات، وفي مشروع، ان كان راجحا فلا بأس من استثمار المواطن لأمواله فيه، وان كان خاسرا فسوف لا يعني له شيئا ولن يحاسب أحد فهو لم يأخذ قرار الاستثمار ولم يدفع ثمنه، ورابع المحاذير هو في تعارضه مع المبادئ المقررة في خطة التنمية، والتي يتصدر أهدافها الاسراع في علاج الخلل الهيكلي في بنى الاقتصاد، بانسحاب الحكومة من الانتاج السلمي والخدمي غير الجوى والذي لا يجيد انتاجه، كما أن سوق النقل الجوي لن تكون سوقا منافسة عادلة، ان احتفظت الخطوط الجوية بمزايا الاحتكار القديمة، كلها.